

تقييم الاداء المالي وفق معيار تدقيق دولي 570 مع دراسة تطبيقية على مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.م. راميار رزگار احمد

قسم المحاسبة والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة اللبنانية الفرنسية، أربيل، إقليم كردستان، العراق

مخلص

هدفت هذه البحث إلى إبراز إمكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية والقدرة على الإستمرار في نشاطها مستقبلاً، حيث تم تسليط الضوء على الأدوات الإحصائية الحديثة منها على المنهج الكمي التحليلي التمييزي الخطي مُتعدد المتغيرات (MAD) وتحديد أنموذجي (Altman Z-score) و (Sherrord)، والتي تم إسقاطها على القوائم المالية للوحدة، لإعطاء أرقام ونتائج قابلة للتطبيق، بغية معرفة الوضعية المالية السائدة في الوحدة الاقتصادية، والتنبؤ بما سيكون عليه هذا الوضع مستقبلاً، وتحديد مختلف الاختلالات التي قد تؤدي بالوحدة إلى الإفلاس لاتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات التصحيحية ان لزم الأمر.

كما تهدف البحث إلى إبراز مسؤولية مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وإبراز دور مراقب الحسابات وأهميته عند إعطاء الرأي حول إستمرارية الوحدة الاقتصادية بإعتماده على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي لأجل الحكم على قدرة الوحدة في المستقبل بالإستمرار، والكشف عن المخاطر المالية المحتملة التي تؤدي إلى الفشل المالي والإفلاس، وكذلك تحديد أهمية التنبؤ به، بالإضافة إلى إجراءات التدقيق الرئيسة المتبعة في التنبؤ بالمخاطر المالية ومدى التزام مراقب الحسابات بمسؤوليته وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570). لتحقيق أهدافها، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، مما جعل التدقيق الخارجي يلعب دوراً مهماً في مساعدة إدارة الوحدة في مسؤولياته المختلفة واتخاذ القرارات المناسبة وإجراءات تصحيحية لتجنب الإفلاس.

ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث أن المؤشرات المالية الحديثة المستخدمة في التحليل تعتبر أداة تساعد مراقب الحسابات والمحللون الماليون لتقييم الأداء المالي ومعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرار في المستقبل المنظور. كما يُمكن الإعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للكشف عن نقاط القوة والضعف والتنبؤات بالمخاطر المالية المستقبلية للوحدة الاقتصادية من خلال عملية تحليل، بما في ذلك إتخاذ القرار والإجراءات التصحيحية.

ويوصى الباحث بضرورة استخدام مؤشرات مالية حديثة لدعم معيار التدقيق الدولي رقم (570) للتدقيق ومعرفة مدى ملاءمة فرض الاستمرارية في الوحدات الاقتصادية، لتمكين إدارتها من التنبؤ بمستقبل الوحدات بشكل دوري. ومن خلاله تستطيع الإدارة تحديد المقومات والصعوبات التي تواجه إستمراريتها في المستقبل ومعالجة الصعوبات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: فرض الاستمرارية، التنبؤ بالمخاطر المالية، تقييم الأداء المالي

1. مقدمة

تهدد إستمرارها في سوق العمل. كلما زادت الحاجة إلى التحليل، زادت الحاجة إلى

أدوات التحليل، ومن بين هذه الأدوات مؤشرات مالية حديثة.

إزدادت الحاجة إلى المؤشرات المالية الحديثة لأنه خلال هذه المؤشرات يمكن تقييم

الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتقييم أداؤها خلال فترة زمنية معينة، وذلك بإجراء

مقارنات في فترات زمنية متعاقبة وتقييم الأداء لدى تلك الوحدات، ولتفادي

مشكلة التعثر المالي استوجب اهتمام مراقب الحسابات بتقييم الاداء والاستمرارية

للوحدات الاقتصادية، لأن وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) عند تقييم نتائج

الوحدات الاقتصادية مراعاة ملاءمة فرض الاستمرارية للوحدة الاقتصادية

مستقبلاً. إن فرض الاستمرارية احد مبادئ الاساسية في اعداد القوائم المالية

وعلى اعتبار ان الوحدة مستقرة في نشاطها ولا يوجد نيه للتصفية او تقليص حجم

اعمالها. وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن لمراقب الحسابات الاعتماد عليها

للتنبؤ باستمرارية الوحدة ومنها المؤشرات المالية والتشغيلية والمؤشرات اخرى.

نظراً للتطورات الاقتصادية السريعة وتوسيع أنشطة الوحدات الاقتصادية، أصبح

من الضروري أن تواجه الوحدة الاقتصادية تحديات كبيرة ترتبط ببقائها واستمرارها

في سوق العمل وبالتالي نموها وازدهارها وتزايد حالات الفشل والإفلاس، لذا على

الوحدات الاقتصادية التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لمعرفة وضعها وتقييم

أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء، باعتبار إن الوحدة

الاقتصادية ركيزة للاقتصاد الوطني لما تلعبه من أدوار لتحقيق التنمية والرفاهية

للمجتمع عبر مختلف المجالات، ومن هذا المنطلق اصبح من الضروري على إدارة

الوحدات الاقتصادية والمحللين الماليين ومراقبي الحسابات استخدام أدوات لتقييم

الاداء المالي والاستمرارية للوحدة الاقتصادية.

ولأن النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية غير قادرة على تقديم شرح متكامل

عن الوضع المالي للوحدة ومدى قدرته على الإستمرار في نشاطها، برز التحليل

المالي كضرورة قصوى، لتجنب التعثر والإفلاس المالي ومواجهة التحديات التي

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقاً تم وضع الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: تُساهم المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي وفرض إستراتيجية الوحدات الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: يتم الإعتماد على المؤشرات المالية الحديثة التي تستخدم في عملية التحليل المالي من كشف نقاط القوة والضعف والتنبؤات المالية في الوحدة الاقتصادية من خلال عملية تقييم الأداء ومنه إتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية.
- الفرضية الثالثة: يُمكن لمراقب الحسابات عند إعطاء الرأي حول إستراتيجية الوحدة الاقتصادية أن يعتمد على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي لأجل الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية في المستقبل.

3.3 أهمية البحث

تكمن أهمية هذه البحث بأنها قد سلطت الضوء على:

- تبرز أهمية هذه البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية المؤشرات المالية الحديثة في تحليل وتقييم أداء الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتعد عملية تحليل وتقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية المرآة العاكسة لوضعها ولأن أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالية الحديثة هي إعطاء صورة صادقة عن الوحدة الاقتصادية وللأطراف ذات المصلحة.
- كما تبرز أهمية هذه البحث من خلال تسليط الضوء على مدى قدرة مراقب الحسابات على إستخدام المؤشرات المالية الحديثة عند تدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية، ومدى اطلاع المراقب الحسابات على الادوات والمؤشرات التي تثير الشك حول استمرارية الوحدات الاقتصادية ، وتعميق فهم مراقبي الحسابات لواجباتهم والتي يحددها معيار التدقيق الدولي (570) المتعلق بفرضية الإستمرارية ومدى مراعاة مراقب الحسابات للملاءمة فرض الإستمرارية، وهو ما يجب أن تستخدمه الإدارة كأساس عند إعداد القوائم المالية، فنتيجة الظروف الاقتصادية التي تواجهنا، والتي أصبحت تهدد الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم مقدرتها على الاستمرارية، جعل ذلك من عمل مراقب الحسابات أهمية كبرى تقع على عاتقه مسؤولية اكتشاف المشاكل، والصعوبات، والعقبات التي قد تؤثر في استمرارية الوحدات الاقتصادية، وبالتالي مساعدة الإدارة الوحدات على اتخاذ القرارات الصحيحة قبل حدوث التعتثر أو الإفلاس.

ولقد أُلزم معيار التدقيق الدولي رقم 570، عند تخطيط التدقيق وتنفيذ إجراءاتها وتقييم نتائجها، بأن يكون حذرا لاحتمال الشك في فرض الاستمرارية الذي أعدت على أساسه القوائم المالية للوحدة. وعندما يثار هذا الاحتمال فإنه يجب على المراقب الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة للتأكد أو للنفي لهذا الشك المتعلق بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية في مزاوله نشاطها في المستقبل القريب الذي لا يزيد عن سنة من تاريخ اعداد الميزانية. وبنأ على ما سبق فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني لبيان الأدبيات النظرية لمتغيرات الأساسية التحليل المالي والمؤشرات المالية الحديثة وتقييم الاداء المالي وفرض الإستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 570 ومسؤولية المراقب الحسابات عن تقييمها والفصل الثالث الجانب العملي أو التطبيقي وخصص الفصل الرابع للاستنتاجات والتوصيات.

2. محور الأول: منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم من الازمات المالية والسياسية تواجه العديد من الوحدات الاقتصادية من عدم الاستقرار والتهديد بالتعتثر والفسل وضعف القدرة على الاستمرارية في المستقبل. يتوجب على مراقب الحسابات الإشارة الى إستمرارية الوحدة الاقتصادية من خلال إستخدامه الأدوات التحليل المالية الحديثة، في تقريره بما يعكس واقع حال الوحدة الاقتصادية. لذا فان مشكلة البحث تتمحور حول إستخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء والاستمرارية في الوحدات الاقتصادية، وتمت صياغة مشكلة البحث من خلال الاسئلة الآتية:

- إلى أي مدى تُساهم المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي وفرض إستمرارية الوحدة الاقتصادية؟
- هل يُمكن الإعتماد على المؤشرات المالية الحديثة التي تستخدم في تقييم الأداء المالي من كشف نقاط القوة والضعف والتنبؤات المالية للوحدة الاقتصادية من خلال عملية تقييم الاداء بما في ذلك اتخاذ القرار والإجراءات التصحيحية؟
- هل يُمكن لمراقب الحسابات عند إعطاء الرأي حول استمرارية الوحدة الاقتصادية أن يعتمد على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي لأجل الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية في المستقبل؟

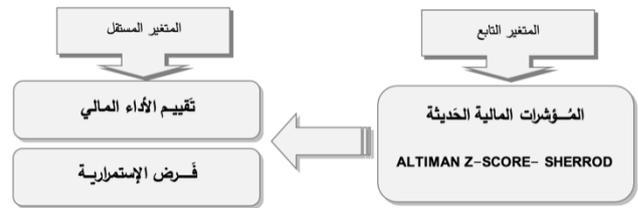
2.3 فرضيات البحث

4.3 أهداف البحث

يتلخص الهدف في تقديم دراسة يستفيد منها القطاع العام والقطاع المختلط والقطاع الخاص و جميع الأطراف ذات المصلحة وتحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها بالآتي:

- التعرف على المؤشرات المالية الحديثة التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وتوضيح مفهوم تقييم الأداء ودورها في التنبؤات المستقبلية.
- إبراز دور تطبيق المؤشرات المالية الحديثة في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية في المستقبل المنظور، وإبراز ضرورة تطبيقها من قبل الوحدات الاقتصادية، للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.
- التعرف على أنموذجي (ALTIMAN) و (SHERRORD) كأداة لتقييم الاداء المالي ومدى إستمرارية الوحدة الاقتصادية.

5.3 أنموذج البحث



6.3 دراسات سابقة

دراسة الحاجفي سنة 2018 تحت عنوان " التحليل المالي أداة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والتنبؤ بالمخاطر باستخدام الأساليب الإحصائية يهدف البحث الى أن كلاً من الأساليب الإحصائية الكمية والنوعية ذات أهمية في تمييز الوحدات الاقتصادية المتعثرة وغير المتعثرة، وهي مفيدة جداً في التنبؤ بوضع الوحدة الاقتصادية في المستقبل، ولاسيما في ظل ما تشهده بيئة الأعمال من متغيرات مستجدة من بينها زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي يقتضي-الأخذ بنظر الاعتبار كلا منها عند اتخاذ القرار أو الحكم بقدرة الوحدة على الاستمرار، خصوصاً وأن التنبؤ بمستقبل الوحدة الاقتصادية يهيم الإدارة والمستثمرين والأطراف ذات الصلة دراسة محمد في ، 2017 بعنوان تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من المخاطرة بالخرطوم- دراسة تطبيقية

يهدف البحث إلى اختبار مدى قدرة المؤشرات المالية الحديثة في مجال التحليل والتنبؤ بالمخاطر المالية (التعثر والفشل) والحد من مخاطره، بالإضافة إلى توضيح أهمية العلاقة بين الإستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي وعملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره، اتبعت البحث المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية والمنهج التحليل الإختبار الفرضيات والتي تمثلت في تحليل مقاييس المؤشرات المالية للأداء المالي يساعد على عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره ، دراسة عبدالحكيم، في سنة 2018 تحت عنوان " تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المال يهدف البحث إلى معرفة كيفية تقييم النتائج المالية والتنبؤ بالفشل المالي ، باعتبار أن الأخير ضروري لأنه يساعد في تقديم صورة واضحة عن الأوضاع الاقتصادية الحالية والمستقبلية للوحدة ، وقد استخدمت هذه البحث نماذج كمية. للتنبؤ بالفشل ، حيث يعتبر الأداة التي يمكن للمحلل المالي من خلالها تشخيص المركز المالي للوحدة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها لتحسين وضعها المالي ، والتي يجب أن تكون فعالة وكفؤة من أجل البقاء والاستمرار في سوق العمل، دراسة محمية باسم كريم، 2015 تحت عنوان "دور إجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي" أجريت هذه البحث في بغداد لنيل الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، العراق.

هدفت هذه البحث تحديد دور المدقق الخارجي في التحقق من قدرة الشركات على الاستمرار، وما هي الإجراءات المعمول بها من قبلهم في هذا الجانب وكيفية تحقيق التكامل بين إجراءات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بهذا الخصوص، فضلا عن بيان دور إدارة المنشآت نفسها في تقييم مدى قدرتها على الاستمرارية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحقيق التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، دراسة الأجنبية باسم Arkan T, 2015 تحت عنوان " Detecting Financial Distress with the B-Sherrod Model: a case study" يهدف البحث إلى أهمية دراسة وتحليل المفاهيم المختلفة للضاقة المالية والفشل إلى جانب دورها وأهميتها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية. يعتبر التعثر وفشل الوحدة الاقتصادية من أهم الموضوعات التي درسها الأكاديميون والباحثون من حيث الآثار المحتملة التي قد تنجم عن ذلك على ثروة المساهم والدائنين والمجتمع. لذلك بدأ العديد من الباحثين في إيجاد طريقة للكشف والتنبؤ بالمخاطر المالية مثل التعثر والفشل للحفاظ على هدف بقاء واستمرارية الوحدات الاقتصادية قبل وقوع الكارثة، ركزت هذه البحث

يعد فرض الإستمرارية من الفروض الأساسية التي شكلت جزءاً مهماً من الإطار النظري للمحاسبة والتدقيق والذي إرتكز عليه العديد من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لعدد من الباحثين والمختصين بمهنة المحاسبة والتدقيق، ونظراً لما تتصف به الوحدات الاقتصادية الكبرى من نمو سريع وتوسع مستمر في نشاطاتها وما تتمتع به من حياة إعتبارية مستقرة وشخصية معنوية مستقلة، لذا ظهور الوحدات الاقتصادية المساهمة يؤيد فرض الإستمرارية، وعلى إدارة الوحدات الاقتصادية عند إعداد القوائم المالية مراعاة هذا الفرض. (Anneli Logman, 2000:34)

وفقاً لتعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولي نص في تقريره على ان الوحدة الاقتصادية " تُعد القوائم المالية عادة بافتراض أن الوحدة الاقتصادية هي وحدة مستمرة، وستستمر في العمل خلال المستقبل المنظور. وبالتالي، فإنه يُفترض أنه ليس للوحدة الاقتصادية النية ولا الحاجة لتصفية، أو لتخفيض نطاق عملياتها بشكل ذي أهمية نسبية، وإذا كانت توجد تلك النية أو الحاجة، فإنه يمكن أن تعد القوائم المالية على أسس مختلفة، وفي هذه الحالة، يُفصح عن الأساس المستخدم." (المعايير الدولية للتقرير المالي، 2018:69)

ولقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) فرض الإستمرارية على أنه يفترض إستمرار الوحدة الاقتصادية في مزاولة نشاطها ما لم يكن هناك دليل يثبت عكس ذلك، كذلك فإنه يتوقع إستمرار تدفق منافع الوحدة الاقتصادية في مجال الغرض الذي أسست من أجله، فضلاً عن سداد التزاماتها عند استحقاقها. (AAA, 1957, P2)

وكما عُرف أيضاً فرض الإستمرارية في المحاسبة على ان الوحدة الاقتصادية سوف تستمر في نشاطها ولن تخرج من مزاولة نشاطها أو يتم تصفيتها في الأجل القصير، وهذا يلزمها أن تكون قادرة على زيادة موارده بشكل كاف، يعني أن الإستمرارية هي عملية نجاح الوحدة الاقتصادية وعدم تعرضها لخسائر متتالية. (المليجي، 2005: 2) وإنما لتحقيقها أرباح متتالية تزيد من قدرتها على تسديد ديونها المستحقة ودفع أرباح أسهمها من خلال تحقيق مستوى مقبول من الأداء. (المجهاني، 2001: 74)

وعرفه فريشي ان إستمرارية الوحدة الاقتصادية في مزاولة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين، أولاً تحقيق الهدف الذي قامت من أجله هو تعظيم القيمة المضافة، ثانياً الوفاء بالتزاماتها نتيجة لمزاولة نشاطها في أوقات الإستحقاق من دون التعرض لها بسبب الإضطرابات المالية الشديدة التي يمكن أن توقف وجودها. (فريشي، 2012: 26)

على إستخدام نموذج (SHERRORD) الذي يعتبر نموذجاً متقدماً للكشف عن هذه الظاهرة من خلال إختبار قابلية تطبيق هذا النموذج على عينة من شركة لتبريد والتكيف الصناعية الكوبينية في فترة ما بين (2004-2013). دراسة الاخر باسم Omete et al , 2015 تحت عنوان " Impact of financial health on continuity of a firm: The case of Mumias sugar company" يهدف البحث الى معرفة صحة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، لان معرفة الصحة المالية لأي وحدة اقتصادية أمر بالغ الأهمية لتحقيق هدف الإستمرارية. ويمكن تقييم ذلك بسهولة من خلال نسب الربحية والسيولة والملاءمة والنشاط، يعد تحليل المؤشرات المالية الحديثة أحد أسهل الأدوات وأكثرها كفاءة لتقييم السلامة المالية للوحدة الاقتصادية. تم إستخدام البيانات الثانوية التي تم جمعها من سوق نيروبي للأوراق المالية. تم تقييم البيانات التي تم جمعها بإستخدام نموذج (ALTMAN Z-SCORE) للتنبؤ بالمخاطر المالية، في خاتمة عرض دراسات سابقة توصلت ان معظم الدراسات السابقة كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة النظر وتناولها لموضوع التحليل المالي والمؤشرات المالية التقليدية والحديثة، ومواضيع ذات علاقة بتقييم الأداء المالي قدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرارية من عدة جوانب. وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة الإطار العام للدراسة والإطار النظري، كما تمت الاستفادة منها في تحليل نتائج البحث التطبيقية حيث تم مقارنة نتائج هذه البحث بالدراسات السابقة.

وما يميزها عن باقي الدراسات، تعتبر هذه البحث من أولى الدراسات التي تحاول إبراز إمكانية استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء وقدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرار في الوقت نفسه، وبيان مدى إعتقاد المراقب الحسابات على المؤشرات المالية الحديثة عند الحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية في المستقبل وإبداء الرأيه حول استمرارية الوحدة الاقتصادية وفق معيار التدقيق الدولي رقم (570)، وتأثير هذه المؤشرات المالية الحديثة بعد استخلاص نتائج من عملية التحليل المالي (التقييم الأداء المالي والقدرة على الإستمرار) في إتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة.

3. محور الثاني: الاطار النظر للبحث

1.3 الإطار النظري لمفهوم فرض الإستمرارية ومشكل تطبيق الفرضية:

1.1.3 مفهوم فرض الإستمرارية

ان هذا الفرض يلعب دوراً مهماً في اعداد القوائم المالية الختامية إذا بموجه تعتبر وحدة مستمرة، أي بناءً عليه تعد ميزانية الوحدة الاقتصادية في نهاية كل فترة مالية، وذلك ما لم يكن هناك دليل أو شك في عدم استمرار، وفي حال ظهور أي شك في صحة هذا الفرض يتوجب حينئذ إعداد ميزانية تصفية بدلاً من ميزانية الاستمرارية الوحدة. (مطر، 2016: 42)

واستناداً للتعريفات السابقة يرى الباحث ان هذا الفرض يعتبر من الفروض الأساسية والهامة في الفكر المحاسبي وإن له أهمية كبيرة للمحاسبين والمدققين، تُعد القوائم المالية عادةً بافتراض أن الوحدة الاقتصادية هي وحدة مستمرة، وان الوحدة الاقتصادية سيواصل عملياته في المستقبل ولن يقوم بتصفية أو إيقاف العمليات أو لتخفيض نطاق عملياتها ، وما لم يكن هناك دلائل يثبت عكس ذلك وتستدعي توقفها، وهذا يعني انها قادرة على تحقيق الارباح وسداد التزاماتها عند استحقاقها. الى ان يثبت عكس ذلك حينئذ فإنه يمكن أن تعد القوائم المالية على أسس مختلفة.

2.1.3 أهمية فرض الإستمرارية في الفكر المحاسبي والتدقيقي:

بعد الإنهيارات المفاجئة للعديد من الوحدات الاقتصادية أثرت أسئلة عدة بشأن مدى مسؤولية مراقبي الحسابات عن حدوث مثل هذه الإنهيارات، لان حدوث تلك الإنهيارات كان عدم إشارة مراقبي الحسابات في تقارير إلى احتمال حدوث إفلاس، وذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسي- للتدقيق هو إضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، وعلى الرغم من ايضاح مسؤولية مراقب الحسابات نحو تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وفقاً للمعايير التدقيق المختصة، الا أن هناك اختلاف في آراء مراقبي الحسابات والباحثين حول تقييم مدى قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرار بين مؤيد لهذا الدور ومعارض له، وقد اجتهد مراقبو الحسابات المؤيدون لأهمية تقييم فرض الاستمرارية الى النماذج الإحصائية لتقييم استمرارية الوحدات الاقتصادية.

ان أهمية هذه الفرضية في الفكر المحاسبي، احتلت مكانة مهمة في الدراسات والمناقشات والجدل الذي قدمه الباحثون، وهي تمثل أحد الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية المحاسبة. إذ أن الوحدة الاقتصادية تأسست لكي تستمر إلى أجل غير محدد وأن تكوين الإحتياجات واستخدامها لغرض توسيع أعمال الوحدة الاقتصادية وتطوير إنتاجها والوفاء بديونها يؤدي إلى تعزيز قدرتها على الاستمرار والحفاظة على سمعتها المالية أمام دائئها. فضلاً عن أنه ليس له أثر على الوحدة الاقتصادية في حد ذاتها وإنما يظهر الأثر في المعالجات المحاسبية للأحداث المالية

كما عُرف فرض الإستمرارية على أنه " فرض ضروري وأساس للعمل المحاسبي في الوحدة الاقتصادية لتأكيد إستمرارية الأعمال والأنشطة التي تأسست الوحدة الاقتصادية من أجلها والحفاظ على أداء الخدمات بشكل متواصل وبالمستوى المطلوب مع إمكانية تقييم الإستمرارية بشكل دوري". (كريم، 2015: 36).

في حين يرى الأمين و يوزباشي " ان فرض الاستمرارية هو النظر إلى الوحدة الاقتصادية على أنها مستمرة في مزاولة أعمالها في المستقبل القريب، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية للتصفية أو تقليص حجم أعمالها، أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين واللوائح. ولذلك يتم تسجيل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن الوحدة الاقتصادية سوف يكون لديها النية والقدرة على تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية كما يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء تقييم لقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية". (Brigham, Eugene, 2000:276)

ان قصد بهذا الفرض هو مواصلة الوحدة الاقتصادية في مزاولة نشاطها لفترة غير محددة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، كما ان هذا الافتراض يعكس توقعات الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية من جهة ويسمح بتنظيم السجلات المحاسبية والقيود وإعداد القوائم المالية وعكسها وهو عدم الإستمرار الذي يتطلب إعداد حساب التصفية للمرفق. (الجواوي والمسعودي، 2014: 31). وان إعداد البيانات المالية يجري عادةً بافتراض أن الوحدة الاقتصادية مستمرة وستبقى نشطة في المستقبل المنظور، أي لفترة لا تزيد عادة عن سنة واحدة بعد نهاية الفترة، وذلك بافتراض أن الوحدة الاقتصادية ليس لها النية للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل عام، ولكن إن وجدت مثل هذه النية، فإن البيانات المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم. (جمعة، 2010: 41)

كما ان فرض الإستمرارية هو الأساس الذي يبنى عليه فرض الدورية (Time Period Assumption) والذي يتطلب تقسيم الحياة الاقتصادية للوحدة المحاسبية إلى فترات زمنية قصيرة نسبياً يتم فيها إعداد القوائم المالية لقياس الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية. ويرون أيضاً إن إتباع أساس الاستحقاق والتفرقة بين المصروفات الادارية والمصروفات الرأسالية والمحاسبة عن اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخصصات والاحتياطيات ... الخ يعني التسليم بفرض الاستمرارية. (Susan Ward, 2016:9)

- **المجموعة الثانية:** يدعو أصحاب هذا الرأي إلى التخلي عن فرض الاستمرارية لكونه يخلق مشاكل في عملية القياس المحاسبي على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وبالذات في ظل التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقد مما يترتب عنه تضليل مصداقية المعلومات المحاسبية مما يصعب الوثوق بها، بل العكس من ذلك فإن هذا الفرض يدعم تطبيق محاسبة القيم الجارية، ولا سيما في تكلفة الاستبدال.

3.1.3 مشاكل ومعوقات تطبيق فرض الاستمرارية:

من الطبيعي أن يكون هناك مشاكل ومعوقات في تطبيق فرض الاستمرارية حالها حال باقي الفرضيات والمعايير الأخرى، ونرى مشكلات تطبيق هذه الفرضية هي كالآتي: (سرحان، مصدر السابق: 60)

أ. يتم تحديد الأصول ويتم تحديد استهلاكها (إندثارها) وفقاً للتكلفة التاريخية وكذلك مخزون آخر المدة يقوم بسعر التكلفة وفقاً لفرضية الاستمرارية فإذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة تعتمد القيمة الأدنى تماشياً مع سياسة الحيطه والحذر، وبالتالي إن المبرر الذي يقدمه فرض الاستمرارية في اعتماد منهج التكلفة التاريخية، هو إستمرارية المشروع، ويتم تعويض الأخطاء التي تنتج عن إحدى السنوات في السنوات القادمة، فمخزون آخر المدة سيصبح في العام التالي مخزون أول المدة وسوف يباع ويتحقق الربح ولكن المشكلة تكمن في تخفيض أرباح السنة الحالية لصالح أرباح السنوات التالية وهذا سيؤدي إلى:

- حرمان الملاك والمساهمين من أرباح خاصة بالدورة لصالح دورة أخرى أو ملاك ومساهمين آخرين.
- أخطاء في التقارير الدورية قصيرة الأجل، والسبب في ذلك هو عدم دقة وصحة بعض الأرقام.
- ب. يمثل القياس المحاسبي بناءً على افتراض استمرار المشروع مثل تجميع للأسعار التي حدثت في تواريخ مختلفة والتي غالباً ما تكون بعيدة عن القيم الحقيقية وهذا سيؤدي إلى تشويه القوائم المالية، لذلك لا بد من اعتماد قيم اقتصادية واقعية تدخل بياناتها في القوائم المالية لتحديد أرباحها بشكل واقعي.

2.3 لحة نظرية للمعايير الدولية وإرتباط معايير التدقيق بمعايير المحاسبة الدولية:

1.2.3 مدخل الى معايير المحاسبة والتدقيق الدولية:

والأطراف المتعددة ذات العلاقة داخلية أو خارجية حتى يمكن إتخاذ القرارات المناسبة في ضوء نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، كما تظهر أهميته في إعداد القوائم المالية وما له من تأثير في نتائج التشغيل وعلى الأطراف المعنية في نشاطها والوفاء بالتزاماتها سواء في الأمد القريب أو البعيد، لذلك فإن الوحدة الاقتصادية لن تتم تصفيها في القريب العاجل بل ستستمر إلى ما لا نهاية من سنة إلى أخرى وبصورة مستمرة من دون تحديد نهايتها. (المرشدي، 2018: 17).

ان تطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة هو حساب الاستهلاك على أساس العمر الاقتصادي المتوقع للأصول الثابتة بدلاً من قيمتها السوقية الحالية. تفترض الوحدات الاقتصادية أن أعمالها ستستمر لفترة غير محددة، وسوف يتم استخدام الأصول في الأعمال حتى يتم استهلاكها بالكامل. مثال آخر على فرض الإستمرارية هو الدفع المسبق واستحقاق النفقات. تقوم الوحدات الاقتصادية بالدفع المسبق وقد تترك النفقات لأنها تعتقد أنها ستواصل العمليات في المستقبل.

ينطبق مفهوم فرض الاستمرارية على أعمال الوحدات الاقتصادية ككل. إذا أغلقت شركة قطاعاً تجارياً صغيراً أو أوقفت أحد منتجاتها واستمرت مع الآخرين، فهذا لا يعني أن الوحدة الاقتصادية لم تعد شركة مستمرة لأن مفهوم الاستمرارية ينطبق على الكيان ككل وليس لقطاع معين من الأعمال أو المنتجات.

يقوم مراقبو الحسابات بإجراء تقييمهم لمعرفة حالة الافتراض بأن الاستمرارية مناسبة أو غير مناسبة في وقت تدقيق البيانات المالية حتى إذا كانت الوحدة الاقتصادية تدعي أنها مستمرة. وينقسم الفكر المحاسبي في معالجته لأهمية فرض الاستمرارية الى مجموعتين (سرحان، 2007: 52)

- **المجموعة الأولى:** يرى غالبية علماء المحاسبة أن فرض الاستمرارية هو الحجر الأساس الذي يعتمد عليه القياس المحاسبي التقليدي، والمبني على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، والحجج التي يستند إليها أصحاب تلك الآراء هو أن الوحدة الاقتصادية غير معرضة للتصفية، كما أن الموجودات الثابتة التي يتم الحصول عليها يتم استخدامها لغرض النشاط وليس لغرض البيع بها، لذا لا بد من استمرار قياسها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وتوزيع نفقاتها على عدة سنوات كما أن الموجودات المتداولة عموماً والمخزون السلعي خصوصاً يتم تقييمها بالإنسجام مع هذا الفرض على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ويعرف المعيار الدولي "بأنه عبارة عن بيان إداري مكتوب" تصدره الهيئة المحاسبية المعنية، وهي لجنة معايير المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً)، ويتعلق بعنصر محدد من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وبموجبه يتم تحديد الوسيلة المناسبة للقياس والعرض، أو كيفية التصرف والمعالجة في هذا العنصر لتحديد نتائج الأعمال وعرض المركز المالي لتلك الوحدة، ويلقى قبولاً عاماً على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي". (Kenton Will,2020:56)

ان المعايير في المحاسبة جاءت نتيجة التطورات الاقتصادية والاختلافات في المبادئ والمعايير وقواعد المحاسبية والتدقيقية بين الدول وكذلك من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وتصنيف البيانات المالية وكذا إعداد إصدار ونشر القوائم المالية بشفافية وتنظيم المعلومات والعمليات الإفصاح المالي.

عرفه شريف إنه " بيان مكتوب صادر من هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بقائمة المركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد الطريقة المناسبة للقياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل". (شريف، 2007: 93)

كما عرفه الصوفي على إنها " أداة لتنظيم الاعمال المالية والمحاسبية وذلك من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية، كما يتم تطبيق هذه المعايير في جميع القطاعات، وهذه المعايير جاءت نتيجة لأبحاث ودراسات التي أجرتها نخبة من خبراء المحاسبة والتدقيق على مستوى عالمي". (الصوفي، 2006: 59)

وقد عرفت لجنة القواعد الدولية بأنها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون الدعم اجتهدهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف محني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام التقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية". (Michel Ibrahim,2007:19)

وعرفه كيتون وجيمس معايير المحاسبة على انه مجموعة مشتركة من المبادئ والمعايير والإجراءات التي تحدد أساس سياسات وممارسات المحاسبة المالية وتحسن المعايير المحاسبية شفافيتها التقارير المالية في جميع البلدان. وفي الولايات المتحدة، تشكل المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا مجموعة المعايير المحاسبية المقبولة على نطاق واسع لإعداد البيانات المالية. تتبع الوحدات الاقتصادية الدولية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي يتم تعيينها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتعمل

لقد تم وضع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية نتيجة التطور الاقتصادي الكبير وظهور الوحدات الاقتصادية الدولية الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى الحاجة إلى ظهور المعايير لقياس العمليات والأحداث المالية. لذلك سعت العديد من دول العالم لحل الاختلافات في المبادئ والمعايير وقواعد المحاسبية والتدقيقية بين دول العالم والتي أدت إلى نتائج مختلفة ومتعارضة أحياناً. لقد أدركت عدد من الدول أهمية وجود تنسيق مشترك من خلال إنشاء أساس مشترك للمقارنة والتأمل، وهذا كان هو السبب في نشأت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، جاءت المعايير مع القواعد والمبادئ التي تحكم العمليات والإجراءات المحاسبية وضع دليلاً حول كيفية تنفيذ حلول والمعالجات للاختلافات، والتي دعت كل من هيئات والمنظمات المحاسبية في الدول المختلفة إلى تقريب وجهات النظر وذلك بإصدار معايير.

جعلت أهمية معايير المحاسبة والتدقيق العديد المنظمات المهنية في العديد من الدول في العالم محتمة بوضع معاييرها، ومن أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع (American Institute of Certified Public Accountants) المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام "1939"، كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية (FASB) (Financial Accounting Standard Board) في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام "1973" كتنظيم لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، التي بدأ بها منذ عام "1932" أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بداية القرن الماضي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام "1904" في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام "1917"، وتليها عدة مؤتمرات في الموضوع منها المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث في عام "1929" بنيويورك، الى المؤتمر الرابع عشر- عام "1992" وما ميّز هذا المؤتمر هي المشاركة العربية التي تمثلت بوفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين وبنكيات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتبنيها المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير. (القاضي، 2003: 33)

ومؤشرات أخرى، ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل كما حدد المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على مراقب الحسابات القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية، وتناول أيضاً مسؤولية إدارة الوحدة الاقتصادية في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على الإستمرار في أداء نشاطها، ما لم تنوي الإدارة تصفية الوحدة الاقتصادية أو التوقف عن أعمالها.

يشير هذا المعيار إلى أن الغرض منه هو وضع مبادئ وتوفير إرشادات حول مسؤولية مراقب الحسابات عند تدقيقه للبيانات المتعلقة بملاءمة فرض الاستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية، وبالتالي على مراقب الحسابات عند تدقيقه للبيانات المالية مراعاة ملاءمة فرض الاستمرارية والذي تم على أساسه إعداد القوائم المالية. (ISA, NO.570, 2003)

وعلى الرغم من أن فرض الإستمرارية يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية محل التدقيق ستستمر في العمل في المستقبل المنظور طالما انه لا يوجد ما يدل على عكس ذلك وهو أحد مُسلمات علم المحاسبة والتدقيق، إلا أن بقاءها واستمراريتها في موازلة أعمالها قد يتعرض لبعض المعوقات التي تحول دون ذلك (منصور، 2003: 8). فالوحدة الاقتصادية لا تتوقف عن نشاطها فجأة وإنما تأخذ أحوالها بالتراجع والضعف لفترة من الزمن حتى تصل إلى وضع الخطر، سواء في إدارة الوحدة الاقتصادية أو أهدافها أو نشاطها الرئيس وغيرها، الأمر الذي يتطلب التدخل لاتخاذ قرارات تصحيحية جريئة وحاسمة. (Liargovas, P, & Skandalis, 2008:41)

وفقاً لمعيار (ISA-570) يجب على الإدارة تقييم إستمرارية الوحدة الاقتصادية باستخدام الأساليب التحليلية المناسبة وفقاً لظروف الوحدة الاقتصادية وأوضاعها المالية، إجراء عملية تقييم فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية المتوقعة للعمليات والأحداث التي تحيط بها طبيعتها المتأصلة في عدم التأكد، وذلك في نقطة زمنية محددة. (Manousaridis, Charalampos, 2017)

وقد حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountant) (IFAC) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الوحدة الاقتصادية، و تم تقسيمها إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى، ولكن لا يعتبر هذا حصراً كاملاً وشاملاً لكل المؤشرات، كما أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة فشل الوحدة الاقتصادية وعدم قدرتها على الإستمرار. (ISA No 570.2003).

كدليل إرشادي للوحدات الاقتصادية غير الأمريكية (GAAP) التي تبلغ عن البيانات المالية. (William H Beaver, 2008) أما في التدقيق فيعتبر وجود المعايير من أهم المقومات الأساسية لأية محنة متقدمة، ومحنة التدقيق المحاسبي من المهن العريقة من خلال الدور الذي تلعبه في خدمة مستخدمي القوائم المالية، لذا تعتمد هذه المهنة على مجموعة من المعايير والتي تساعد مدقق الحسابات على أداء عمله وتحسن ورفع من جودته، حيث يسمح له من تقليل تقديره الشخصي عند أداء محمته وتكوين رأيه حول مصداقية القوائم المالية، لذا فقد تظهر أهمية معايير التدقيق في تحقيق الهدف الرئيس لمهنة التدقيق المحاسبي، وهو الثقة في التقارير المالية والتحقق من مدى سلامة المعلومات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية.

ان أليفن أرينز وجيمس لوبك عرفا معايير التدقيق على انها تمثل "إرشادات (دليل) عامة لمساعدة مراقبي الحسابات على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند تدقيق القوائم المالية التاريخية، وهي تشمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الكفاءة والحياد ومتطلبات التقرير، وأدلة التدقيق" (أرينز، لوبك، 2002: 4)

وعرف أيضاً على انها " المقاييس التي في ضوءها يتم تقييم العمل الذي قام به مراقبو الحسابات وهي تعبر عن ما هو واجب تحقيقه والوسائل المستخدمة لإتمام ذلك، وتميز تلك المعايير بأنها تمثل مقاييس للحكم على أداء مراقب الحسابات، كما أنها متعارف عليها بين أعضاء المهنة، كما أنها تعبر عن أداء مراقب الحسابات العادي الذي يبذل العناية المهنية المعقولة" (لطفي، 2007: 43)

أما الشمري فيرى بان معايير التدقيق هو عبارة عن " أتمودج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق وتعتبر بمثابة مقاييس لتقويم كفاءة مراقب الحسابات ونوعية العمل الذي يؤديه صياغتها عن طريق الهيئات المهنية أو التشريع أو العرف المهني" (الشمري، 1994: 16)

2.2.3 مدخل النظري لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) لفرض إستمرارية:

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق وتوكيد الجودة (International Auditing and Assurance Standards Board) (IAASB) المعيار (ISA-570) لسنة 2003 المتعلقة بفرض الإستمرارية وتم تطبيقه ابتداء من 15 كانون الأول 2009، تناول المعيار مسؤولية مراقب الحسابات عند تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية بملاءمة الإستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل، وصنفته إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية،

فما يتعلق بأداة التدقيق، أوضح المعيار أنه عندما يكون لدى مراقب الحسابات سؤال حول مدى ملاءمة فرضية استمرارية الوحدة الاقتصادية، يجب عليه جمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة تقدم إجابات واضحة على هذا السؤال. كما وضع المعيار إجراءات معينة تساعد مراقب الحسابات على تقييم قدرة العميل على الاستمرار، وأوضح المعيار ما يجب على المراقب الحسابات القيام به فيما يتعلق بفرضية استمرارية المرفق في التقرير.

3.3 الوسائل والأساليب الإحصائية الحديثة المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

1.3.3 الأساليب الإحصائية النوعية (الميدانية):

تستند إلى التقييم الداخلي للوحدة الاقتصادية محل تقييم، وفي ظل فرضية مفادها أن " استخدام المقاييس المالية فقط كمؤشرات للأداء تقدم نتائج محدودة وغير مجدية"، ولهذا السبب فالنماذج النوعية تركز على المتغيرات غير الكمية وغير المحاسبية التي يتم استخدامها في توصيف مظاهر فشل الوحدات الاقتصادية. (المشهادي والشذر، مصدر السابق: 20) ومن أبرز رواد الأساليب النوعية هم:

2.3.3 أنموذج: SHERRORD-1987 :

وهو من النماذج المهمة التي تم بناؤها لتحقيق هدفين رئيسيين هما: (الحياي، 2004: 255)

الهدف الأول: ويستخدم من قبل المصارف لتقييم مخاطر الإئتمانية عند منح القروض الى الوحدات الاقتصادية أو المشاريع الاقتصادية، ويجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطر والجدول التالي يبين درجات المخاطر بحسب أنموذج :

الجدول رقم (3) درجة المخاطر بحسب أنموذج (SHERRORD)

الفئات	درجة المخاطر	قيمة z
الأولى	الوحدة الاقتصادية غير معرضة للمخاطر التعثر	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر التعثر	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	صعوبة التنبؤ بمخاطر التعثر	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	الوحدة الاقتصادية معرضة لمخاطر التعثر	$5 \geq Z \geq -5$
الخامسة	الوحدة الاقتصادية معرضة بشكل كبير لمخاطر التعثر	$Z \geq -5$

المصدر: (Abu Orabi, 2014: 33)

الهدف الثاني: ويستخدم للتقييم والتأكد من استمرارية الوحدة الاقتصادية في فعاليتها وحيويتها ومدى قدرتها على مزاوله نشاطها في المستقبل، يمثل هذا الأنموذج في صيغة الإحصائية كما يأتي:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

الجدول رقم (4) النسب المالية لأنموذج (SHERRORD)

3.2.3 مؤشرات تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الإستمرارية:

تنص الفقرة (5 - 6) من معيار التدقيق متعلق بفرض الاستمرارية رقم (570) قد تأتي مؤشرات المخاطر التي يشار التساؤل فيها حول إمكانية تواصل الوحدة الاقتصادية كوحدة مستمرة، من البيانات المالية أو من مصادر أخرى، ومدرج أدناه أمثلة حول هذه المؤشرات التي يجب أن تراعى من قبل مراقب الحسابات، علماً بأن هذه القائمة لا تشمل كافة المؤشرات، كما وأن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائماً بأن فرض الاستمرارية هو موضع تساؤل. (ISA No.570,2003: 195)

1.3.2.3 المؤشرات المالية وتمثل في الآتي:

- زيادة المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة.
- قرب استحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد، أو التجديد (أي وجود مشاكل متعلقة بالاقتراض).
- ظهور النسب المالية بشكل سلبي.
- خسائر تشغيلية متكررة.
- تأخر توزيعات الأرباح أو توقفها.
- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعيدها.
- صعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض.
- إصرار الموردين على التعامل نقداً. وعدم قدرة الوحدة الاقتصادية الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجات جديدة، أو استثمار جديد ضروري.

2.3.2.3 مؤشرات تشغيلية وتمثل بالآتي:

- استقالة مدراء مهمين دون إيجاد من يحل محلهم.
- فقدان أسواق رئيسية أو امتيازات أو مورد رئيس.
- صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة أو نقص في المستلزمات المهمة.

3.3.2.3 مؤشرات أخرى وتمثل بالآتي:

- عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى.
- قضايا قانونية قائمة ضد الوحدة الاقتصادية يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوحدة الوفاء بها.
- تغيير في السياسات والقوانين الحكومية بما يضر بالوحدة الاقتصادية.

3.3.3 نموذج - (Z-SCORE) ALTMAN-1968:

تعتبر دراسة (EDWARD ALTMAN 1968) أولى ومن أهم الدراسات التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل والتي إستخدامها السابقون معتمدين فيها على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية بإختيار نسبة مالية واحدة ومعتمدين بأنها الأفضل في التمييز بين الوحدات الاقتصادية الناجحة والفاشلة.

لقد طور أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (EDWARD ALTMAN) أنموذجه مستخدماً النسب المالية ومعتمداً على التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الوحدة الاقتصادية، حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (66) وحدة صناعية مدرجة في السوق المالي، (33) وحدة فاشلة وأخرى غير فاشلة مائة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء الوحدات الاقتصادية التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي)، وللتأكد من دقة تصنيف الوحدات الاقتصادية تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول 94% و 97% للوحدات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث إنخفضت إلى 72% و 94% للوحدات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، وقد أخذ الأنموذج بعين الاعتبار (22) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الوحدات الاقتصادية خلال الفترة من (1964 - 1965)، تم تصنيفها إلى خمس نقاط، وهي: السيولة، والربحية، والرفع المالي، والقدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل، والنشاط ووقع الاختيار على أفضل خمس نسب للتنبؤ بالمخاطر المالي، ليظهر الأنموذج بحسب الصيغة الآتية: (الشيخ، مصدر السابق: 82)

$$Z=0,012 X1 + 0,014 X2 + 0,033 X3 + 0,006 X4 + 0,999 X5$$

حيث ان: Z = المعدل الموزون للنسب الخمسة

X1 = راس المال العامل / مجموع الموجودات الملموسة

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات الملموسة

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات الملموسة

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات

X5 = صافي المبيعات / مجموع الموجودات الملموسة

أما المعاملات (0,012, 0,014, 0,033, 0,006, 0,999) فهي أوزان لمتغيرات لدالة (X) حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتماداً على ما تستخدمه الوحدات موضوع البحث. وان (Z) مؤشر التنبؤي فإنه:

المتغير	النسبة	النوع	وزن النسبي بالنقاط
X1	صافي راس المال العامل / إجمالي الموجودات السيولة	مؤشر	17
X2	الأصول النقدية / إجمالي الموجودات السيولة	مؤشر	9
X3	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الموجودات	مؤشر الرفع	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات	مؤشر الربحية	20
X5	إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات	مؤشر الرفع	1.2
X6	إجمالي الحقوق الملكية / إجمالي الموجودات	مؤشر الرفع	0.1

المصدر: من إعداد الباحث استناداً الى (الحاج، 2018، ص148).

في هذا أنموذج ان الوزن الأكبر للنسب المالية من نصيب (نسب السيولة والرفع المالي) التي تفحص قدرة العميل على السداد لأن أحد الأهداف الأساس لأنموذج هو إستخدامه في تحليل الإئتمان، ومن ثم إثبات فرض إستمرار الوحدة طالبة الإقتراض وإستعدادها التسديد لإلتزاماتها في مواعيدها المحددة. وإن مؤشر الجودة (Z) المستخدم في تصنيف الوحدة الاقتصادية المقترضة يسير في إتجاه عكسي- الإتجاه المخاطرة، وهو سير منطقي بمعنى أن إرتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية المقترضة، ومن ثم إنخفاض درجة المخاطرة وبالعكس فإن إنخفاضه يشير إلى عدم إطباق فرض الإستمرار على الوحدة الاقتصادية المقترضة ومن ثم إرتفاع درجة المخاطرة فيها وعلى وجه الخصوص مخاطر التعثر والفشل المالي. (مطر، 1997: 175)

ان النماذج المستخدمة في التنبؤ بالمخاطر المالية تشترك فيما بعضها بالنسب ألاتها تختلف عن بعضها بالأوزان المعطاة لكل نسبة ويعود السبب في ذلك الى اختلاف طبيعة القطاعات، يركز القطاع الصناعي على الاصول الاتاجية الثابتة التي تستخدم في تصنيع المنتجات، اما بالنسبة للمصارف فانه يركز على حركة الاموال وحجم الاقراض للمعاملين معه، وكذلك التجارب التي أجراها المحللون الماليون وأظهرت النتائج نجاح الافتراضات التي استند إليها الأنموذج SHERRORD، وحجم الاوزان النسبية التي مثلت كل نسبة من النسب التي اعتمد عليها المحلل في بناء الأنموذج، لنا فان على المحلل المالي ان يراعي مدى تطبيق أوزان النسب على ومن ثم يجري اختباراً تحليلياً لعناصر النسب (z) القطاع الذي يقوم بتحليله لكي يتوصل الى نتيجة معامل الإفلاس الرئيسة ليصل بعد ذلك الى رأي قاطع بشأن التعرض لمخاطر التعثر أو الفشل او الإستقرارية. للملاءمة لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة وسوف يعتمد الباحث على هذا أنموذج. (المرشدي، 2018: 262)

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات الملموسة.

X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

X5 = صافي المبيعات / مجموع الموجودات الملموسة.

كانت الصيغ السابقة مبنية على مجموعة مختارة من الوحدات الصناعية، كما يمكن القول أن النماذج (Z-Score) السابقة المناسبة لأوضاع الوحدات الصناعية ولكن غير مناسبة للوحدات الغير الصناعية. وهذا ما جعل الباحثين (Alfman , Peck , Hartzell) في العام 1995 إلى تبني أتمودج (Z-Score) الخاص بالوحدات الاقتصادية غير الصناعية. كما تم تطويرها للتنبؤ بإخفاقات الوحدات الاقتصادية في البلدان النامية والوحدات الاقتصادية الأسواق الناشئة وغير المصنعة. احتفظ هذا الأتمودج بالمتغيرات الأربعة الأولى، أي صمم الأتمودج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في الوحدات غير الصناعية أعلى منه في الوحدات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية وأصبح المعادلة بالصيغة التالية: (Manousaridis,2017: 13) و (الشيخ،2008: 86)

$$Z = 6.56 X1 + 3.26 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$$

حيث ان: Z = المعدل الموزون لنسب الخمسة

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات الملموسة

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات الملموسة

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات الملموسة

X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

إذا كان قيمة (Z) تساوي (2.6) أو أكبر فهي من وحدات اقتصادية قادرة على الإستمرار وغير معرضة لمخاطر الإفلاس أي مستمرة في نشاطها في المستقبل، أما إذا كان قيمة (Z) تساوي (1.1) أو أقل فهي من وحدات اقتصادية محددة بخطر الفشل والإفلاس المالي. لذا تم استخدام الصيغة الأخيرة في البحث لكونها أكثر ملاءمة مع نشاط عينة البحث .

4. محور الثالث: دراسة تطبيقية لمتغيرات البحث

1.4 مقدمة نظرية للمصارف وسوق العراق للأوراق المالية

يلعب القطاع المصرفي دوراً بارزاً في تعبئة الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصادات الحديثة. وتعتبر المصارف العراقية الخاصة من المؤسسات النقدية المهمة من خلال استقبال الودائع العامة وتحويل هذه الودائع إلى قروض وسلف

● عندما تكون $Z > 2.99$ أو أكبر فهي من الوحدات الاقتصادية القادرة على الإستمرار.

● عندما تكون $Z < 1.81$ أو أقل فهي من وحدات اقتصادية محددة بخطر الفشل المالي.

● إذا كانت Z تقع ما بين (2.99-1.81) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن الأتمودج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية تعثرها أو عدم تعثرها، أي يصعب اعطاء قرار حاسم بشأن تلك الوحدات الاقتصادية بالتالي تحتاج إلى دراسة تفصيلية.

● إذا كانت (Z) أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشراً بأن الوحدة الاقتصادية أمام احتمالية 90٪ بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام. نجح هذا الأتمودج إلى حد ما في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بسنتين فقط، وفشل بالتنبؤ بالإفلاس إلى أكثر من ذلك، إذ بلغت نسبة الخطأ في هذا الأتمودج 5٪، 28٪، 52٪، 69٪، 64٪ في السنوات السابقة للإفلاس على التوالي. فهذه النتائج تعتبر جيدة في السنة الأولى والثانية، ولكنها قد لا تكون مرضية في السنوات الثالثة، الرابعة والخامسة التي يكون فيها التنبؤ بمستقبل الوحدة أكثر أهمية. (احمد،2019: 9)

لقد واجه المحللون الماليون في عدم إمكانية تطبيق الأتمودج بصيغته الأصلية على الوحدات الاقتصادية غير المدرجة في السوق المالي، وذلك بسبب صعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين أي تتطلب معلومات عن القيمة السوقية للسهم. لذلك في عام 1977 طور أتمودجه (Z-Score) والمعروف بالجيل الثاني للوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص من خلال إجراء مسح لعينة من (53) وحدة فاشلة و (58) وحدة ناجحة خلال الفترة (1969-1975). لقد قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي و طريقة التحليل التمييزي التريبيعي، حيث شمل التحليل (28) نسبة مالية وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت البحث إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة الآتية: (الشيخ، مصدر السابق: 85)

$$Z = 0,717 X1 + 0,847 X2 + 3,107 X3 + 0,420 X4 + 0,998 X5$$

حيث ان: Z = المعدل الموزون للنسب الخمسة

X1 = رأس المال العامل / مجموع الموجودات الملموسة.

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات الملموسة.

واستقرية الوحدة الاقتصادية. فتم الرجوع إلى الكتب والدوريات العلمية وغيرها من المصادر العلمية التي تناولت الموضوع، إضافة إلى ذلك تم إسقاط البحث على (4) مصارف خاصة عراقية، وقمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف والمتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر للفترة الممتدة ما بين (2015-2019)، ولمعالجة البيانات تم استخدام طريقة التحليل الخطي المتعدد للتمييزي (MDA) من خلال أتمودجي (SHEROORD, ALTMAN Z-SCORE).

1.3.4 الابعاد الزمنية و المكانية للبحث

هي السنوات التي يتم تحليل بيانات عينة البحث والمكونة من (4) المصارف الخاصة العراقية الى نماذج الإحصائية لتقييم ادائها المالي ومدى إستقراريتها في المستقبل المنظور.

2.3.4 عينة البحث

يتكون عينة البحث من (4) مصارف عراقية خاصة والمدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية وهيئة الأوراق المالية العراقية، والتي تكونت من (45) مصرفاً خاصاً أهلياً. ويعود السبب في اختيار مجتمع البحث إلى أن هيئة الأوراق المالية العراقية وتشترط نشر القوائم المالية الفصلية والسنوية للمصارف كشرط للإدراج، فضلاً عن أن هذه القوائم المالية مصدقة من قبل مراقب حسابات. تم اعتماد مجموعة من المصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها (4) مصارف، تعتبر المصارف الاهلية الخاصة الداعم الأساس للاقتصاد الوطني العراقي لما تمتلكه من موارد وامكانيات مادية وبشرية تساهم في التنمية الاقتصادية، والجدول رقم (5) يوضح مقدمة بسيطة للتعريف بالمصارف عينة البحث .

الجدول رقم (5) المصارف العراقية الاهلية عينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس مال بالمبار دينار	عدد الفروع	عدد اعضاء مجلس الإدارة	عدد الموظفين
1	المصرف التجاري العراقي	1992/02/11	100	9	7	123
2	مصرف بغداد	1992/02/18	175	21	9	474
3	مصرف عبر العراق للإستثمار	2006/05/31	56.5	3	9	194
4	مصرف الإقليم التجاري	2006/11/23	25.25	5	7	163

4.4 متغيرات البحث والأدوات المستخدمة

1.4.4 متغيرات البحث

1.1.4.4 المتغير المستقل

تشكل المؤشرات المالية الحديثة في هذه البحث المتغيرات المستقلة التي يتم الإعتماد عليها للتمييز بين عدد المصارف وهي تمثل الخصائص المميزة لهذه المصارف في التحليل وقد تم اختيارها بناءً على قدرتها على التمييز مصارف ذات الأداء الجيد

وتسهيلات مصرفية (اثنان مصرفي) للمستثمرين، بالإضافة إلى كون المصارف الخاصة تتمتع برأس مال كبير، والسبب في اختيار المصارف غير الحكومية هو أن المصارف الحكومية تدار من قبل وزارة المالية وتشارك في تطوير سياساتها المصرفية، مما يؤثر في فاعلية نتائجها، إضافة إلى أن المصارف الخاصة تدعم الاستثمار بشكل فعال، وتساعد على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

وتعد الأسواق المالية إحدى المؤسسات المهمة في القطاع المالي أيضاً، وتلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، فهي من مكونات النظام المالي التي تتدفق من خلالها الأموال من المدخرين إلى المستثمرين في مختلف المجالات. تعتمد كفاءة وفعالية النظام المالي على اتساع وقوة الأسواق المالية. السوق المالي هو المنطقة التي تتلاقى فيها الوحدات الاقتصادية التي لديها فائض من الموارد المالية التي يريدون إقراضها والوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز مالي تريد الإقراض ثم تنشأ وتتاجر مع الأصول المالية داخلها.

تم أخذ عينة من المصارف الخاصة بإعتبارها إحدى أهم المؤسسات النقدية ولدورها الكبير في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الائتمان المصرفي ولتمتعها برؤوس أموال كبيرة فضلاً عن كمية الودائع التي تحصل عليها والكبر وحجم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، لذا قرر الباحث تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تساهم به المصارف في سوق الأوراق المالية، وإجراء إختباراتها على المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية.

2.4 منهجية البحث وعرض النتائج البحث ومناقشتها

يتناول هذا الجزء من البحث عملية تحليل القوائم المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث لغرض إخضاعها للنماذج المستخدمة (SHERROD, ALTMAN Z-SCORE) في عملية التحليل من أجل التوصل إلى النتائج التي من خلالها نتأكد من صحة فرضيتنا التي وضعت في منهجية البحث. والتي نصت على (تأثير استخدام المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي والإستقرارية وفق معيار التدقيق الدولي رقم 570). كما يهدف هذا البحث إلى إيضاح ومناقشة وشرح منهجية البحث، ولهذا الغرض سوف يتطرق هذا البحث لمجتمع وعينة البحث، ومتغيراتها والأدوات المستخدمة في جمع المعطيات.

3.4 منهجية تحليل البحث

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج التحليلي للتعرف على أهم المؤشرات المالية الحديثة التي تعطي أفضل المؤشرات اللازمة لمعرفة الحالة المالية للوحدات الاقتصادية محل البحث، ومدى إمكانية هذه المؤشرات لتقييم الأداء المالي

1.5.4 المصرف التجاري العراقي:

الجدول رقم (7) عرض نتائج المصرف التجاري العراقي بحسب نموذج SHERRORD

نتائج نموذج (SHERRORD) لمصرف التجاري العراقي									
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$									
المتغيرات	X6	X5	X4	X3	X2	X1	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستمرارية
2015	28.88	4.05	0.42	2.46	3.38	11.96	51.14	جيد	جيدة
2016	18.79	3.58	0.40	2.33	2.18	11.25	38.53	جيد	جيدة
2017	16.57	3.27	0.50	2.22	2.44	10.54	35.53	جيد	جيدة
2018	15.95	3.33	0.53	2.24	3.16	10.59	35.79	جيد	جيدة
2019	8.59	3.03	0.31	2.12	4.77	9.90	28.72	جيد	جيدة

متوسط الأداء المالي والإستمرارية لمصرف التجاري العراقي خلال 5 سنين حسب النموذج 37.94

الأداء المالي والإستمرارية	إحتلال قبل التنبؤ بالمخاطر المالية	صعوبة التنبؤ بالمخاطر المالية	الأداء المالي غير الجيد والفضل
25	20	Z	5

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج أكسل

او غير الجيد وقدرتها على الإستمرارية او عددها، وهما مؤشران ماليان تم اختيارها بناء على عدة معايير: منها ان تكون ذات مغزى، وسهولة التفسير، وان يكون الوصول الى مكوناتها سهلا، وتعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة عمل المصارف، وربطه بالأبعاد المالية الرئيسة للأداء، يستخدم المؤشرات المالية الحديثة من قبل المحللين الماليين في التحليل المالي والرقابة المصرفية، كما إن المتغيرات البحث متمثلة في النموذجي (SHERRORD,ALTMAN Z-SCORE) تم بناؤها انطلاقا من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية في فترة 2016-2019.

الجدول رقم (6) المؤشرات المستخدمة في التحليل (تقييم الأداء المالي والإستمرارية)

نموذج - Sherrord	نموذج - Altman Z-score
x1 رأس المال العامل / مجموع الأصول	x1 رأس المال العامل / مجموع الأصول
x2 الأصول النقدية / مجموع الأصول	x2 الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول الملموسة
x3 حقوق المساهمين / مجموع الأصول	x3 الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول الملموسة
x4 صافي الرخ قبل الضريبة / المطلوبات	x4 القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الأصول
x5 مجموع الأصول / مجموع الخصوم	x5 حقوق المساهمين / الأصول
x6 الثابتة	x6 الثابتة



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (5): مسار إنحدار معادلة SHERRORD على المصرف التجاري العراقي

من خلال الجدول أعلاه رقم (7) وفق نموذج SHERRORD أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (37.94) على مدى خمس سنوات، كما نرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (51.14) في عام 2015 وأقل قيمة لـ (Z) سجلت (28.72) 2019، وبالتالي لا توجد مخاطر مالية على المصرف، وهذا مؤشر ممتاز يدل على قوة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته دون التعرض لأي ضائقة مالية أو فشل، والمصرف بعيد عن أية ضائقة مالية، وأداؤه المالي جيد وسيواصل نشاطه في المستقبل، مع ذلك على المصرف توخي الحذر لأن مؤشر قيمة (Z) نحو الإنحدار كما يتضح من المؤشر الرسم البياني رقم (5)، ويجب عليه إتخاذ إجراءات وتدابير لازمة لرفع المؤشره.

الجدول رقم (8) عرض نتائج المصرف التجاري العراقي حسب لأنموذج Z-SCORE:

2.1.4.4 متغير التابع

يتمثل في المتغير التابع في هذه البحث في تقييم الأداء المالي والفرض الإستمرارية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (570).

2.4.4 الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات:

من أجل تقييم الأداء المالي وافترض الإستمرارية، استخدم الباحث أنموذجي (SHERRORD) و (ALTMAN Z-SCORE) لتحليل العينات قيد البحث. قمنا بجمع البيانات المالية من القوائم المالية الختامية لعينات البحث للفترة (2015-2019) وترجمتها وهي بشكل أساسي الميزانية العامة بالإضافة إلى قوائم الأرباح والخسائر. وذلك لغرض حساب المؤشرات المالية التي تتكون من نماذج إحصائية حديثة للتنبؤ بالمخاطر المالية والتي ناقشناها سابقاً بمساعدة برنامج جداول البيانات الإلكترونية (Microsoft Excel) لتسهيل عملية التحليل والترجمة من الجداول.

5.4 تطبيق المؤشرات المالية الحديثة وعرض نتائج البحث ومناقشتها:

ومع ذلك ، تنخفض قيمتا (Z) خلال السنوات الخمس ، كما يتضح من مسار الرسم البياني في الشكلين أعلاه رقم (6) و(7)، أي احتمالية الوقوع في صعوبات مالية إذا إستمرت على هذا النحو، وهذا يتطلب من مراقب الحسابات الإفصاح عنها وإبداء رأيه بدون أي تحفظ والإبلاغ الإدارة المصرف والأطراف ذات العلاقة، بإتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات التصحيحية قبل حدوث التعثر أو الإفلاس.

2.5.4 مصرف بغداد:

عرض نتائج مصرف بغداد بحسب لأمودج SHERROD:

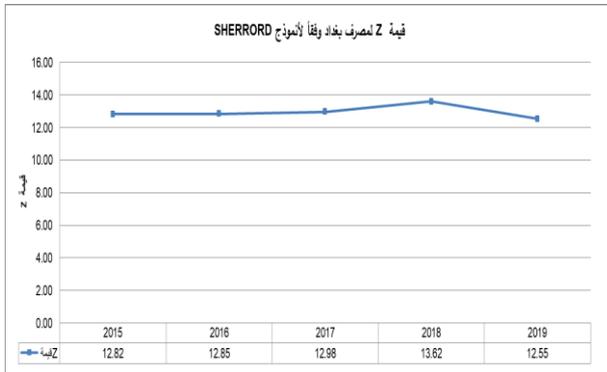
نتائج أمودج (SHERROD) لمصرف بغداد									
$Z = 1.7X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$									
المتغيرات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستمرارية
2015	5.17	4.87	0.62	0.19	1.45	0.52	12.82	متوسط	متوسط
2016	3.07	6.23	0.83	0.45	1.71	0.56	12.85	متوسط	متوسط
2017	3.54	6.24	0.90	0.17	1.60	0.53	12.98	متوسط	متوسط
2018	4.06	6.39	0.86	0.10	1.58	0.64	13.62	متوسط	متوسط
2019	3.89	5.50	0.85	0.19	1.58	0.55	12.55	متوسط	متوسط

متوسط الأداء المالي والإستمرارية لمصرف بغداد خلال 5 سنين 12.96



الجدول رقم (9)

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (7): مسار إنحدار معادلة SHERROD على مصرف بغداد

من خلال الجدول أعلاه رقم (9) بحسب أمودج SHERROD أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (12.96) على مدى خمس سنوات ، ونرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (13.62) في عام 2018 و أقل قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (12.55) في عام 2019 ، وان درجة قيمة (Z) هي المتوسطة، وهذا مؤشر يحتاج الى المراجعة لتقوية مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته قبل تعرضه لأية صعوبة مالية أو فشل ، ومن الواضح أنه سيواجه صعوبات من مواصلة عملياته في المستقبل معرضاً لمخاطر مالية. بالرغم من التحسن الذي طرأ

نتائج أمودج ألتمان (ALTMAN'S Z-SCORE) لمصرف التجاري العراقي

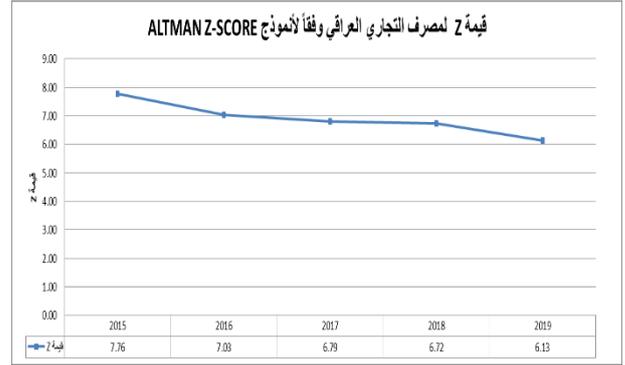
$$Z = 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4$$

المتغيرات	X1	X2	X3	X4	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستمرارية
2015	5.03	0.10	0.14	2.49	7.76	جيد	جيدة
2016	4.66	0.14	0.13	2.09	7.03	جيد	جيدة
2017	4.62	0.19	0.17	1.81	6.79	جيد	جيدة
2018	4.55	0.14	0.18	1.86	6.72	جيد	جيدة
2019	4.38	0.04	0.10	1.61	6.13	جيد	جيدة

متوسط الأداء المالي والإستمرارية لمصرف التجاري العراقي خلال 5 سنين حسب امودج 6.89



المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (6): مسار إنحدار معادلة Z-SCORE على مصرف التجاري العراقي

من خلال الجدول أعلاه رقم (8) وفق أمودج Z-SCORE أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (6.89) على مدى (5) سنوات، كما نرى خلال سنوات البحث أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (7.76) في عام 2015 وأقل قيمة لـ (Z) سجلت (6.13) 2019، وبالتالي لاتوجد مخاطر مالية للمصرف، وهذا مؤشر ممتاز يدل على قوة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته دون التعرض لأية ضائقة مالية أو فشل، وأداؤه المالي جيد وسيواصل نشاطه في المستقبل ، مع ذلك على المصرف توخي الحذر لأن مؤشر قيمة (Z) نحو الإنحدار كما يتضح من المؤشر الرسم البياني رقم (6) ، ويجب عليه إتخاذ إجراءات وتدابير لازمة لرفع مؤشره.

ويلاحظ في الجدولين أعلاه نجاح الأمودجين في تحديد وضع المصرف التجاري العراقي وهو إحتال تعرضه لمخاطر مالية بعيدة، وهذا يعني أن المصرف يمكن أن يواصل نشاطه، وأن متوسط المعدل القيمة التنبؤية لـ (Z) لخمس سنوات أعلى من (25) وفقاً لأمودج SHERROD وأعلى من (2.66) وفقاً لأمودج Z-SCORE، مما يعني أن المصرف يقع في الفئة الأولى، وهذا يشير إلى أن المصرف هو غير معرض للفشل، بمعنى أنه قادر على الإستمرار ، كما أن دلالة الفئة تشير أيضاً إلى أنه كلما زاد إبتعاد المصرف عن المخاطر المالية ، كان الأداء المالي جيد.

مواصلة نشاطه في المستقبل، وأن متوسط معدل قيمة (Z) لمدة (5) سنوات ويقع بين (20 < 5 < 5) أي في موقع يصعب التنبؤ بالمخاطر المالية، ولكنه ليس جيداً لأنه أقل من (25) وفقاً لأنموذج SHERRORD، وفقاً لأنموذج Z-SCORE يقع بين (1.8 < Z < 2.66) أي أنه من المحتمل إفلاسها خلال عامين لأنها أقل من (2.66) مما يعني أن المصرف يقع في الفئة الثالثة أي عدم الاستقرار المالي (المنطقة الرمادية)، وهذا يشير إلى أن المصرف عرضة للفشل، أي أنه غير قادر على الإستمرار إذا إستمرت قيمة (Z) في الإنخفاض، كما ان هذه الفئة تشير أيضاً إلى أنه كلما اقترب المصرف من المخاطر المالية، كان الأداء المالي ليس جيداً. ونتيجة لذلك، أظهر المؤشرين لمدققي الحسابات والإدارة والجهات المعنية للمصرف الوضع المالي حتى يتمكنوا من إتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات التصحيحية قبل حدوث التعثر أو الإفلاس، وحث المستثمرين على توخي الحذر عند التداول مع المصرف.

3.5.4 مصرف عبر العراق للإستثمار

الجدول رقم (11) عرض نتائج مصرف عبر العراق للإستثمار بحسب لأنموذج SHERRORD:

نتائج أنموذج (SHERRORD) لمصرف عبر العراق للإستثمار							
$Z = 1.7X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$							
المتغيرات	X1	X2	X3	X4	X5	X6	تقييم الأداء المالي
2015	0.64	3.16	1.86	0.64	5.91	2.96	جيد
2016	0.90	5.31	2.33	0.90	3.58	2.76	جيد
2017	0.73	5.16	2.76	0.73	5.69	2.75	جيد
2018	0.48	5.37	2.92	0.48	7.29	3.19	جيد
2019	0.09	4.76	2.70	0.09	5.22	6.10	جيد

متوسط الأداء المالي والإستثمارية لمصرف عبر العراق للإستثمار خلال 5 سنين حسب أنموذج 29.97

الأداء المالي والإستثمارية الجيدة	إحتمال قبل التنبؤ بالمخاطر المالية	معدونة التنبؤ بالمخاطر المالية	الأداء المالي والإستثمارية غير الجيدة
25	20	20	5

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (9): مسار إنحدار معادلة SHERRORD على مصرف عبر العراق للإستثمار

من خلال الجدول أعلاه رقم (11) وفق أنموذج SHERRORD أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (29.97) على مدى خمس سنوات، ونرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (33.78) في عام 2018 وأقل قيمة لـ (Z) سجلت (26.40) 2016، وبالتالي لا توجد مخاطر مالية على المصرف، وهذا

على المؤشر بين 2015-2018، إلا أن مسار المؤشر لا يزال يميل إلى التراجع مرة أخرى، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (7).

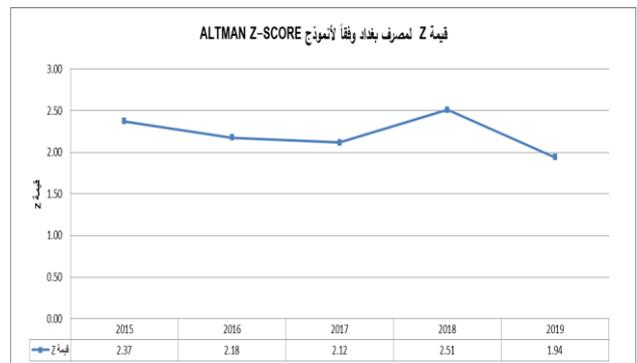
الجدول رقم (10) عرض نتائج مصرف بغداد بحسب لأنموذج Z-SCORE

نتائج أنموذج الثمان (ALTMAN'S Z-SCORE) لمصرف بغداد							
$Z = 6.56 X1 + 3.26 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$							
المتغيرات	X1	X2	X3	X4	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستثمارية
2015	2.00	0.09	0.06	0.23	2.37	متوسط	متوسط
2016	1.18	0.52	0.15	0.32	2.18	متوسط	متوسط
2017	1.37	0.33	0.06	0.36	2.12	متوسط	متوسط
2018	1.57	0.58	0.03	0.33	2.51	متوسط	متوسط
2019	1.50	0.04	0.06	0.33	1.94	متوسط	متوسط

متوسط الأداء المالي والإستثمارية لمصرف بغداد خلال 5 سنين حسب أنموذج 2.22

الأداء المالي والإستثمارية الجيدة	الوضع تحتاج إلى توخي الحذر	الوضع تحتاج إلى توخي الحذر العنصر الثاني غير الجيد والفضل
3	2.7	1.8

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل



المصدر: إعداد الباحث بإستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (8): مسار إنحدار معادلة Z-SCORE على مصرف بغداد

من خلال الجدول أعلاه رقم (10) بحسب أنموذج Z-SCORE أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (2.22) على مدى (5) سنوات، ونرى خلال سنوات البحث أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (2.51) في عام 2018 وأقل قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (1.94) في عام 2019، وبالتالي ان درجة مخاطره تتراوح حول المتوسط، وهذا مؤشر يحتاج الى المراجعة لتقوية مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته قبل تعرضه لأية صعوبة مالية أو فشل، والمصرف ليس ببعيد عن الصعوبات المالية، أداؤه المالي ليس جيد، ومن الواضح أنه سيواجه صعوبات من مواصلة عملياته في المستقبل، ومن الواضح أنه سيواجه صعوبات من مواصلة عملياته في المستقبل معرضاً لمخاطر مالية. بالرغم من التحسن الذي طرأ على المؤشر بين 2015-2018، إلا أن مسار المؤشر لا يزال يميل إلى التراجع مرة أخرى، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (8).

ويلاحظ في الجدولين أعلاه أن أنموذجين نجحا في تحديد وضع المصرف بغداد، وهو احتمال تعرضه للمخاطر المالية، وهذا يعني أن المصرف يواجه صعوبة في

جيد وسيواصل نشاطه في المستقبل المنظور. كما تشهد قيمة المؤشر (Z) في أنموذج (Z-SCORE) إرتفاعاً ملحوظاً أيضاً نحو مزيد من الاستقرار المالي، كما يتضح من مؤشر الرسم البياني رقم (10)، وهذا مؤشر جيد.

ويلاحظ في الجدولين أعلاه نجاح الأنموذجين في تحديد وضع مصرف عبر العراق للإستثمار وهو إحتال تعرضه لمخاطر مالية بعيدة، وهذا يعني أن المصرف يمكن أن يواصل نشاطه، وأن متوسط المعدل القيمة التنبؤية لـ (Z) لسنوات البحث أعلى من (25) وفقاً لأنموذج SHERROD وأعلى من (2.66) وفقاً لأنموذج Z-SCORE، مما يعني أن المصرف يقع في الفئة الأولى، وهذا يشير إلى أن المصرف هو غير معرض للفشل، بمعنى أنه قادر على الإستمرار، كما أن دلالة الفئة تشير أيضاً إلى أنه كلما زاد إبتعاد المصرف عن المخاطر المالية، كان الأداء المالي جيداً. كما يظهر من مسار المؤشر الرسمي البياني رقم (10) و (9) وهذا مؤشر جيد.

4.5.3 مصرف الإقليم التجاري:

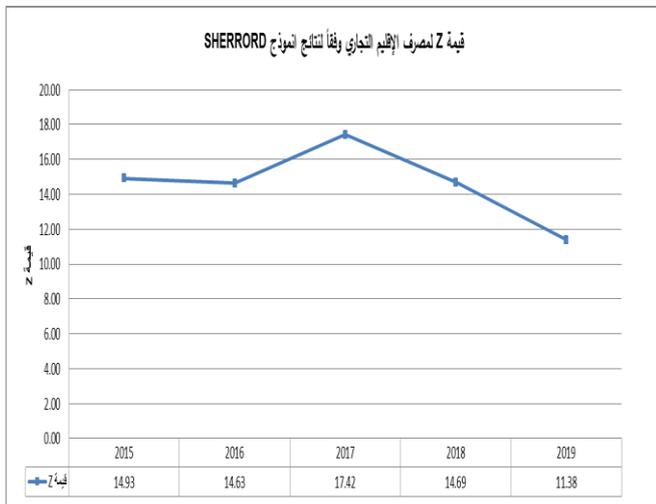
جدول رقم (13) عرض نتائج مصرف الإقليم التجاري بحسب أنموذج SHERROD :

نتائج أنموذج (SHERROD) لمصرف الإقليم التجاري							
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$							
المتغيرات	X6	X5	X4	X3	X2	X1	قيمة Z
2015	0.43	2.17	0.44	1.57	4.73	5.60	14.93
2016	0.47	2.03	0.45	1.44	5.02	5.22	14.63
2017	0.50	2.63	0.48	1.91	4.64	7.26	17.42
2018	0.52	1.72	0.22	1.07	7.03	4.12	14.69
2019	0.55	1.71	0.35	1.04	5.79	1.94	11.38

متوسط الأداء المالي والإستثمارية لمصرف الإقليم التجاري خلال 5 سنين حسب أنموذج 14.61

الأداء المالي الجيد والإستثمارية	إحتمال قبل التنبؤ بالمخاطر المالية	صعوبة التنبؤ بالمخاطر المالية	الأداء المالي غير الجيد والافتقار
← 25	← 20	← Z	← 5

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أكسل



مؤشر ممتاز يدل على قوة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته دون التعرض لأية ضائقة مالية أو فشل، والمصرف بعيد عن أية ضائقة مالية، وأداؤه المالي جيد وسيواصل نشاطه في المستقبل المنظور. كما تشهد قيمة المؤشر (Z) ارتفاعاً ملحوظاً نحو مزيد من الاستقرار المالي، كما يتضح من مؤشر الرسم البياني رقم (9)، وهذا مؤشر جيد.

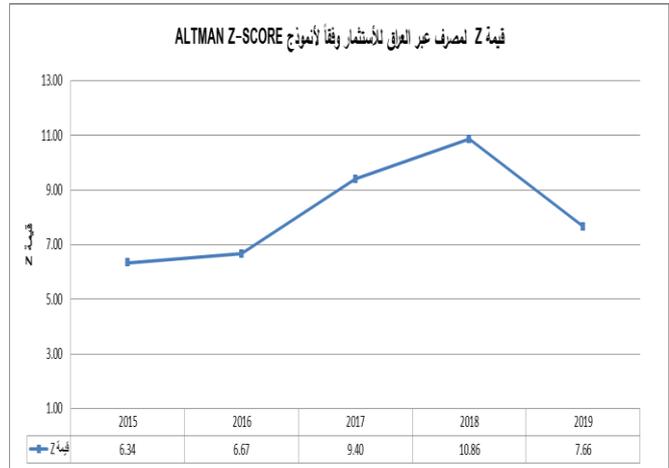
الجدول رقم (12) عرض نتائج مصرف عبر العراق للإستثمار بحسب أنموذج Z-SCORE :

نتائج أنموذج التمان (ALTMAN'S Z-SCORE) لمصرف عبر العراق للإستثمار							
$Z = 6.56 X1 + 3.26 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$							
المتغيرات	X4	X3	X2	X1	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستثمارية
2015	2.75	0.22	0.09	3.28	6.34	جيد	جيدة
2016	2.08	0.30	0.09	4.18	6.67	جيد	جيدة
2017	3.93	0.25	0.12	5.10	9.40	جيد	جيدة
2018	5.33	0.16	0.10	5.27	10.86	جيد	جيدة
2019	3.52	0.03	0.02	4.09	7.66	جيد	جيدة

متوسط الأداء المالي والإستثمارية لمصرف عبر العراق للإستثمار خلال 5 سنين حسب أنموذج 8.19

الأداء المالي الجيد والإستثمارية	الوضع نتاج إلى توفى الخنز	الوضع نتاج إلى توفى العنق
← 3	← 2.7	← 1.8

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج أكسل



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أكسل

الشكل رقم (10) : مسار إختيار معادلة Z-SCORE على مصرف عبر العراق للإستثمار

من خلال الجدول أعلاه رقم (12) وفق أنموذج Z-SCORE أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (29.97) على مدى خمس سنوات، ونرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (10.86) في عام 2018 وأقل قيمة لـ (Z) سجلت (6.34) 2015، وبالتالي لانتوج مخاطر المالية على المصرف، وهذا مؤشر ممتاز يدل على قوة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته دون التعرض لأية ضائقة مالية أو فشل، والمصرف بعيد عن أية ضائقة مالية، وأداؤه المالي

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أهمل.

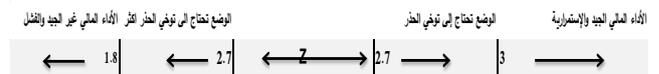
الشكل رقم (11) : مسار إنحدار معادلة SHERRORD على مصرف الإقليم التجاري

من خلال الجدول أعلاه رقم (13) حسب أنموذج SHERRORD أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (14.61) على مدى خمس سنوات، ونرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (17.42) في عام 2017 وأقل قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (11.38) في عام 2019، وتفاوتت قيمة (Z) في أنموذج بين ارتفاع في سنة 2017 ثم إنخفاضها في سنوات 2018-2019 وبالتالي ان درجة مخاطرته تتراوح حول المتوسط، وهذا مؤشر يحتاج الى مراجعة لتقوية مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته قبل تعرضه لأية صعوبة مالية أو فشل، والمصرف ليس ببعيد عن الصعوبات المالية، أداؤه المالي ليست جيدة، من الواضح أنها ستواجه صعوبات في مواصلة عملياتها في المستقبل، وتعرضها لمخاطر مالية كبيرة، وأن مسار مؤشر القيمة (Z) يتجه نحو منطقة عدم الاستقرار كما يتضح من مسار مؤشر الرسم البياني رقم (11)، ويجب على إدارة المصرف إتخاذ إجراءات وتدابير لازمة لرفع مؤشره، لتجنب الإفلاس والخروج من سوق العمل.

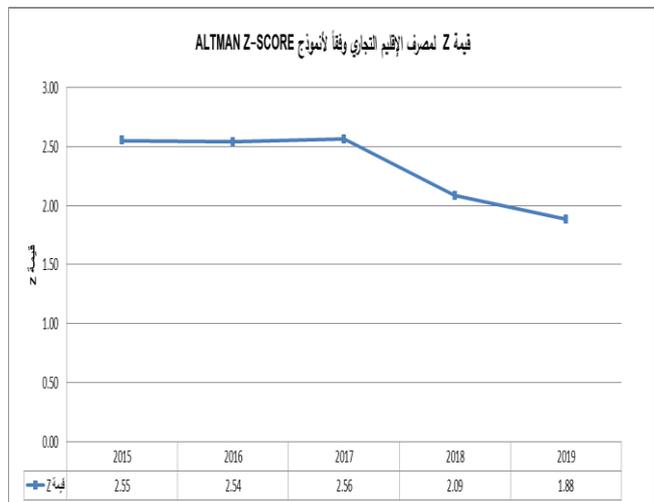
الجدول رقم (14) عرض نتائج مصرف الإقليم التجاري بحسب أنموذج Z-SCORE:

نتائج أنموذج (ALTMAN'S Z-SCORE) لمصرف الإقليم التجاري							
$Z = 6.56 X1 + 3.26 X2 + 6.72 X3 + 1.05 X4$							
المتغيرات	X4	X3	X2	X1	قيمة Z	تقييم الأداء المالي	فترة على الإستمرارية
2015	0.85	0.15	-0.04	1.59	2.55	متوسط	متوسط
2016	0.73	0.15	0.03	1.63	2.54	متوسط	متوسط
2017	1.26	0.22	0.14	0.95	2.56	متوسط	متوسط
2018	0.46	0.07	0.09	1.47	2.09	متوسط	متوسط
2019	0.44	0.12	0.12	1.20	1.88	متوسط	متوسط

متوسط الأداء المالي والإستمرارية لمصرف الإقليم التجاري خلال 5 سنين حسب أنموذج 2.32



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أهمل



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج أهمل

الشكل رقم (12) : مسار إنحدار معادلة Z-SCORE على مصرف الإقليم التجاري

من خلال الجدول أعلاه رقم (14) بحسب أنموذج Z-SCORE أعطت المعادلة متوسط قيمة (Z) (2.32) على مدى خمس سنوات، ونرى خلال الخمس سنوات أن أعلى قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (2.56) في عام 2017 وأقل قيمة لـ (Z) تم تسجيلها (1.88) في عام 2019، وتفاوتت قيمة (Z) في أنموذج بين ارتفاع في سنة 2017 ثم إنخفاضها في السنوات 2018-2019 وبالتالي ان درجة مخاطرته تتراوح حول المتوسط و غير جيد، وهذا مؤشر يحتاج الى مراجعة لتقوية مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته قبل تعرضه لأية صعوبة مالية أو فشل، والمصرف ليس ببعيد عن الصعوبات المالية، أداؤه المالي ليس جيد، ومن الواضح أنه سيواجه صعوبات مواصلة عملياته في المستقبل وسيتعرض لمخاطر مالية.

ويلاحظ في الجدولين أعلاه أن الأنموذجين نجحا في تحديد وضع المصرف التجاري الإقليمي، وهو إحتال تعرضه للمخاطر المالية، وهذا يعني أن المصرف يواجه صعوبة في مواصلة نشاطه في المستقبل، وأن متوسط معدل قيمة (Z) لمدة (5) سنوات يقع بين (20 < Z < 5) أي في موقع يصعب التنبؤ بالمخاطر المالية، ولكنه ليس جيدا لأنه أقل من (25) وفقاً لأنموذج SHERRORD، وفقاً لأنموذج Z-SCORE يقع بين (2.66 < Z < 1.8) أي أنه من المحتمل إفلاسه خلال عامين لأنها أقل من (2.66) مما يعني أن المصرف يقع في الفئة الثالثة أي عدم الاستقرار المالي (المنطقة الرمادية)، وهذا يشير إلى أن المصرف عرضة للفشل، أي أنه غير قادر على الإستمرار إذا إستقرت قيمة (Z) في الإنخفاض كما يتضح من مؤشر الرسم البياني رقم (11-12)، كما ان هذه الفئة تشير أيضاً إلى أنه كلما اقترب المصرف من المخاطر المالية، كان الأداء المالي ليس جيداً. ونتيجة لذلك، أظهر المؤشران لمدققي الحسابات والإدارة والجهات المعنية للمصرف الوضع المالي حتى يتمكنوا من إتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات التصحيحية قبل حدوث التعثر أو الإفلاس، وحث المستثمرين على توخي الحذر عند التداول والتعامل مع المصرف.

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات:

من خلال التحليل السابقة للقوائم المالية الختامية باستخدام أنموذجي (SHERRORD و Z-SCORE) يمكن توضيح المؤشرات الايجابية والسلبية للمصارف عينة البحث من خلال مقارنتها مع المتوسط المعياري للمؤشر وكما يأتي:

- المصارف التي مؤشرات إيجابية وهي في منطقة الإستقرار والإزدهار، وهما المصرف التجاري العراقي ومصرف العراق للإستثمار، كان متوسط قيمة (Z) للمصارف خلال خمس السنوات أكثر (25) وفق النموذج (SHERRORD) وأكثر (2.66) بحسب نموذج Z-SCORE، وكانت مؤشرات الإيجابية أكثر من السلبية والتي كانت قريبة جدا من الدرجة المعيارية، وأن كلا من المؤشرين يظهران نفس النتائج ما يدل على صحة نتائج التحليل، كما ان أداءهما المالي جيد وسيواصلون نشاطهما في المستقبل القريب. منوهاً بانخفاض قيمة المؤشر (Z) للمصرف التجاري العراقي خلال سنوات البحث والتي يجب التحقيق فيها وإبلاغ الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات المناسبة.
 - المصارف التي مؤشرات غير مستقرة وفي طريقها لمنطقة الانحدار المالي وهي بحسب التسلسل من حيث درجة المؤشر قيمة (Z)، هما مصرف بغداد ومصرف الإقليم التجاري، بلغت متوسط قيمة (Z) للمصرفين خلال (5) السنوات أقل (25) بحسب النموذج SHERRORD وأقل (2.66) بحسب نموذج Z-SCORE، والمصرفين خلال الفترة لم يتمكنوا من تحسين قيمة متغيراتها في النموذجين، وظلوا في ضمن الفئة الثالثة، كما أن قيم المؤشر (Z) في كلا النموذجين في حالة إنخفاض وعدم إستقرار، وإذا لم يتمكنوا من تحسين قيمة متغيراتها وقد تنخفض قيمة المؤشر في السنوات اللاحقة أكثر لمنطقة الفشل المالي، لذا يتوجب على إدارة تلك المصارف إتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة لمعالجة نقاط الضعف.
 - بناءً على ما جاء في نتائج المؤشرات المالية الحديثة المطبقة في عينة البحث، إذ تعد هذه المؤشرات أداة بيد مراقبي الحسابات بحيث يمكنهم الإعتماد عليها في عملية التدقيق والإجراءات التحليلية، فضلاً عن خبرتهم مما يعزز حكمهم عند تقييم الاداء المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار، الأمر الذي يبعدهم من المساءلة القانونية والتقصير المهني، وهذا ما يدل على تحقيق فرضيات البحث التي مفادها تُساهم المؤشرات المالية الحديثة كأداة لتقييم الأداء المالي وفرض إستراتيجيته وفق معيار التدقيق الدولي رقم 570، وإمكانية إعطاء الرأي حول إستمرارية الوحدة الاقتصادية بالإعتماد على المؤشرات المالية الحديثة للتحليل المالي لأجل الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
 - لنتائج قيمة (Z) تأثير مباشر في القرارات التي تتخذها الادارة والاطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية سواء للتطوير الوحدة أو لإجراءات التصحيحية لمعالجة مشاكل وإيجاد وسائل الدفاعية قبل حدوث التعثر أو الإفلاس، كما لها تأثير مباشر في قرارات المستثمرين والمودعين الدائنين والعملاء وكل الذين يتعاملون مع المصارف بغض النظر عما إذا كانت نتيجة القيمة (Z) جيدة او متوسطة او غير جيدة.
- 2.4 التوصيات:**
- حث مُراقبي الحسابات على إستخدام المؤشرات المالية الحديثة لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، وكذلك حث إدارات الوحدات الاقتصادية لإستخدام تلك المؤشرات كأداة لتقييم الإداء المالي ومدى قوة أو ضعف الوضع المالي للوحدة، ومدى قدرته على الإستقرار، من أجل التنبؤ بالمشاكل قبل حدوثها، لإتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة قبل تفاقم الامور.
 - حث المُستثمرين في سوق الاوراق المالية على إستخدام نماذج التنبؤ للمخاطر المالية لمعرفة الوضع المالي للوحدات المدرجة في سوق الأوراق المالية واتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة.
 - ضرورة قيام الجهات الرقابية الحكومية بإلزام مراقبي الحسابات والإدارات بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للوحدات الاقتصادية من خلال تطبيق نماذج التنبؤ بالمخاطر المالية لهذه الوحدات في وقت مبكر بوصفها أداة لإنذار مبكر، حتى يتمكنوا من إتخاذ القرارات اللازمة، ويجب أن يكون ذلك بالإعتماد على نماذج متعددة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك بحسب ما تحتاجه او تملية الضرورة.
 - الإهتمام بموضوع تنبؤات بالمخاطر المالية من خلال إستخدام الأساليب الإحصائية للتنبؤات وإعطائها نصيبها من الدراسات والبحوث تجنباً للوحدات المعرضة للفشل المالي.
 - بشكل عام، يجب على منظمي سوق الأوراق المالية العراقية إعتماد النماذج الإحصائية للتنبؤ بالمخاطر المالية. لذلك يجب أن تخضع جميع الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية لإختبارات التعثر المالي بإستخدام النماذج الإحصائية للتنبؤ بالمخاطر المالية بشكل دوري لضمان ثقة

- المستثمرين وسلامتهم. وسيساعد هذا في الكشف عن الوحدات المتعثرة مالياً واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة.
3. الشمري، عيد حامد معيوف، " معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالملكة العربية السعودية- دراسة تحليلية مقارنة"، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1994.
4. الصوفي، فارس جميل، " تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، دكتوراه محاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2006.
5. فريشي، خير الدين، " دور المعلومات المحاسبية المصحح عنها وفق نظام المحاسبة المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس من الشركات الجزائرية للفترة من 2010-2003"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مريخ، الجزائر، 2012.
6. كرم، حسين صالح، " دور إجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية"، بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق، 2015.
7. منصور، رضا زكي، " أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2003.
8. الحياي، وليد ناجي، " مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
9. أليفن أرينز وجيمس لوبك، " المراجعة: مدخل متكامل"، جزء الاول، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسبي، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
10. الجاوي، طلال محمد علي و السعودي، حيدر علي، المحاسبة المالية المتوسطة، الطبعة الأولى، دار الكتب للنشر والتوزيع، كربلاء، العراق، 2014.
11. جمعة، أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث - الإطار البولي أداة ونتائج التدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الاولى، 2009.
12. الجهاني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، مجلة الإدارة العامة، مجلد 3، العدد 4، الأردن، 2001.
13. الشريف، عليان، العصار رشاد، الجعبري أحمد، عاطف الأخرس، إيمان الهندي، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
14. القاضي، دلال، سهيل عبد الله والبياتي محمود، الإحصاء للإداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
15. لطفي، أمين السيد أحمد، " التطورات الحديثة في المراجعة"، منشورات الدار الجامعية، مصر، 2007.
16. مطر، محمد، التجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، طبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2016.
17. المليحي، إبراهيم السيد، مسؤولية مراقب الحسابات في مصر- عن الحكم على مقدرة المنشأة على الإستمرار في النشاط، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بحث غير منشور، الإسكندرية، 2005.
18. المرشدي، عباس علوان شريف، " استعمال أنموذج (SHERRORD) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراق للاوراق المالية"، جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني بابل، مجلة بابل العلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية، مجلد 26، العدد 1، العراق، 2018.
- 2.5 المرجع باللغة الأجنبية:**
1. IAASB, Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance and related services pronouncements. 2018 Ed. Volume 1, USA, 2018
5. المراجع
- 1.5 المراجع العربية:
1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، " تأسيس وتطوير هيئة محاسبية مهنية"، الطبعة الثانية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، السعودية، 2008.
2. سرحان، عاهد عيد، " دور مدقق الحسابات الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين" رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

2. IAASB, Handbook of international quality control, auditing, review, other assurance and related services pronouncements. 2018 Ed. Volume 2, USA, 2018.
3. AAA Committee on Accounting Concepts and Standards, "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements", Columbus, Ohio, 1957.
4. Anneli Logman, Bruce Aylward, (Survey of Multilateral Bank Practice on Financial and Economic Analysis of Large Dams), Prepared For Thematic Review III, May 2000.
5. .
6. Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C, "Fundamentals Financial of Management" Bruce Rogovin, USA, 2000.
7. Susan Ward (27-10-2016), "Balance Sheet Definition & Example" .the balance, Retrieved 8-5-2017. Edited, 2016.
8. Kenton Will and James Margaret, 2020, Investopedia.com (<https://www.investopedia.com/terms/a/accounting-standard.asp>),
9. Michel Ibrahim & Fadi A Farhat, Dictionary of business and finance (English- Arabic), Dar Al-Kotob, Lebanon, 2007.
10. William H Beaver, "Financial Ratios as Predictors of Failure", Empirical Research in Accounting: Selected Studies, University of Chicago, United States of America, 1967.
11. Liargovas, P, & Skandalis, K., Factor affecting firms financial performance The Case of Greece, University of Peloponnese, 2008.
12. Manousaridis, Charalampos-Orestis," Z-Altman's model effectiveness in bank failure prediction -The case of European banks", Master thesis in Finance, School of Economics and Management, Lund University, 2017.
13. MARWAN Mohammed Abu Orabi, Empirical tests on financial failure prediction models, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 5, N° 9, January 2014.